

أثر المرونة الاستراتيجية على ترشيد القرارات الاستراتيجية: دراسة تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية "بالتل"

أبو صايمة، ياسمين جمال إبراهيم، و المدهون، محمد إبراهيم. (٢٠٢١).
أثر المرونة الاستراتيجية على ترشيد القرارات الاستراتيجية: دراسة
تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية "بالتل" (رسالة ماجستير
غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1360808>



إعداد

تركي الغامدي

فرضيات الدراسة

من أبرز عناصر القوة في هذه الدراسة أنها قدمت فروضاً محددة وواضحة، حيث جاءت الفرضيات الرئيسية والفرعية بصيغة تقريرية، توضح العلاقة المفترضة بين متغيرين اثنين: المستقل (المرونة الاستراتيجية) والتابع (ترشيد القرارات الاستراتيجية)، وقد تم تفصيل المرونة الاستراتيجية في أربعة أبعاد، مما يشير إلى وعي الباحثة بأهمية تفكيك المفهوم المركب.

غير أن هناك بعض الملاحظات على الصياغة:

• بعض الفروض جاءت بصيغة استفهامية (مثل: "ما العلاقة بين...؟")، وهذا يُناسب أسئلة البحث أكثر من فروض البحث التي يُفترض أن تكون بصيغة تقريرية (مثل: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين...").

• الفرضيات تحتاج إلى تحديد أوضح للاتجاه، فبعضها جاء بصيغة عامة دون توضيح ما إذا كانت العلاقة طردية أم عكسية، مما يقلل من قدرتها على التوجيه التحليلي الدقيق.

فرضيات الدراسة

نجحت الدراسة في ربط الفروض بالإطار النظري، حيث تم بناء الفروض على مراجعة متعمقة للأدبيات السابقة، وهو ما يُعد نقطة قوة تعكس الالتزام بالمنهج العلمي الاستقرائي. فقد دعمت الباحثة فروضها بنتائج دراسات مثل Zhang et al. (2018)، وKumar (2019)، مما يعزز من مصداقية الفروض.

لكن يُلاحظ ما يلي:

- لم يتم ذكر نظرية إرشادية محددة (Theoretical Framework) تقوم عليها الفروض، رغم أن ذلك يُعتبر مطلبًا رئيسيًا في دراسات العلاقات السببية.
- لم يتم ربط الفرضيات بفرضية رئيسية كمرجعية منهجية، بل تم الاكتفاء بعدة فروض فرعية دون دمجها تحت فرض شمولي جامع.

فرضيات الدراسة

يوجد اتساق منطقي واضح بين الفروض من جهة، وبين أهداف وأسئلة الدراسة من جهة أخرى، وهو ما يعزز البنية المنهجية العامة للدراسة، و كل فرض يخدم هدفًا محددًا ويستجيب لسؤال بحثي مباشر.

لكن من زاوية التقدير الأكاديمي:

- لم يتم الإشارة بوضوح إلى ما إذا كانت الفروض قد صيغت بناءً على دراسة استكشافية أولية أو افتراض نظري مسبق، مما يطرح تساؤلاً حول أساس بناء الفروض.

فرضيات الدراسة

- 
- صيغت معظم الفروض على شكل فروض علاقة ((Correlation Hypotheses، تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المرونة الاستراتيجية ومظاهر ترشيد القرار، وهو أمر يتسق مع طبيعة البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الكمية.
- لكن كان من الأفضل أن تحتوي الدراسة أيضاً على:
- فروض تأثير (Effect Hypotheses) خاصة أن الباحثة استخدمت أدوات إحصائية (كالانحدار) تسمح بقياس الأثر.
 - التمييز بين الفروض الصفرية (Null Hypotheses) والبديلة (Alternative Hypotheses) بشكل أوضح في البناء النظري، وعدم ترك ذلك فقط لمرحلة التحليل الإحصائي.

فرضيات الدراسة

بلغ عدد الفروض سبعة فروض، وهو عدد مناسب لتغطية الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل (المرونة الاستراتيجية) وعلاقتها بالمتغير التابع (ترشيد القرار)، ما يدل على شمول الفروض لجوانب الدراسة.

لكن كان من الممكن تقديم:

• فرض عام (شامل) للعلاقة الكلية بين "المرونة الاستراتيجية" كمؤشر مركب و"ترشيد القرار"، ثم

تقسيمه إلى فروض فرعية تتناول الأبعاد، ما يُكسب الدراسة اتساقًا أكبر.

• فرض يربط بين الخصائص الديموغرافية للمبحوثين (مثل المسمى الوظيفي أو الخبرة) وموقفهم من

العلاقة بين المتغيرين، لإضفاء بعد تحليلي تفاعلي.

فرضيات الدراسة

اتضح أن الفروض تتماشى مع المنهج الوصفي التحليلي الكمي المستخدم، كما أن الباحثة استخدمت استبياناً يغطي أبعاد كل من المتغير المستقل والتابع، مما يعزز قابلية الفروض للاختبار الميداني.

لكن هناك ملاحظات:

• لم يتم مناقشة مبررات صياغة الفروض بشكل وافٍ في الفصل المنهجي (كالمتغيرات الوسيطة أو الضابطة المحتملة).

• لم تُخصص فقرة منهجية مستقلة توضح الفرضيات الإحصائية Null vs. Alternative التي

ستُستخدم في اختبار الفروض السببية.

فرضيات الدراسة

كل الفروض جاءت من منظور "وجود علاقة إيجابية"، أي أن جميعها تُبنى على افتراض داعم لنظرية

الباحثة.

لكن غابت الفروض التي تُعزز الحياد العلمي، كالفروض السلبية (التي تفترض عدم وجود علاقة) أو

فروض المقارنة بين الفئات (مثل الفروقات حسب المستوى الإداري أو سنوات الخبرة).

هذا من شأنه أن يُضعف القدرة التفسيرية للدراسة ويجعلها أقرب إلى التحيز التأكيدي

(Confirmation Bias).

فرضيات الدراسة

كل الفروض جاءت من منظور "وجود علاقة إيجابية"، أي أن جميعها تُبنى على افتراض داعم لنظرية

الباحثة.

لكن غابت الفروض التي تُعزز الحياد العلمي، كالفروض السلبية (التي تفترض عدم وجود علاقة) أو

فروض المقارنة بين الفئات (مثل الفروقات حسب المستوى الإداري أو سنوات الخبرة).

هذا من شأنه أن يُضعف القدرة التفسيرية للدراسة ويجعلها أقرب إلى التحيز التأكيدي

(Confirmation Bias)

فرضيات الدراسة

الدراسة تتعامل مع "مجموعة الاتصالات الفلسطينية – بالتل"، وهي بيئة تنظيمية معقدة، لكن الفروض لم تُحدد ما إذا كان التحليل سيتم على مستوى الأفراد أم الأقسام أم المؤسسة ككل.

هذا الغموض قد يُفضي إلى مشكلات في تفسير النتائج؛ إذ يختلف معنى "ترشيد القرار" عند المستوى التنفيذي عنه لدى الموظفين الإداريين.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

